لتوجهات ورغائب القصر وارادة وهيمنة المستعمر ونفوذ البيوتات السياسية الملتصقة بالمصالح والامتيازات ٠

ورغم المحاولات الوليدة في بداية العهد الجمهوري نحو اشاعة الحياة الديمقراطية ولو بصيغتها الاولية إلا ان عسكرة النظام وتطاحن الاحزاب وانعدام البنى المنهجية في الارتقاء بالتحولات القيمية والثقافية والمجتمعة بشكل انسيابي من قبل النخب العراقية ادى إلى الانسداد افق النمو والتطور السياسي للبلد نحو ديمقراطية حقيقية تستطيع استيعاب وامتصاص الردات الانقلابية التي اودت بحياة تلك المحاولات الناشئة ٠

ولعل الضدية القاصمة التي انهت كافة بوادر التفكير والممارسة الديمقراطية تمثلت بسيطرة البعث على مقاليد الحياة العامة في البلاد فان من اعظم خطايا انقلاب ٦٨ تمثل بسيطرة هذا الحزب الذي وضع حدا للتطور السياسي في العراق فهو لم يحتكر السلطة فحسب بل ادى ايضا إلى الجمود وتراجعية عامة في كافة مناحي التطور المجتمعي والسياسي والحضاري للبلاد ٠ وبالذات في عهد نظام صدام حسين الذي اغرق البلاد والعباد في مستنقعات الاستعباد والاستبداد٠

المبحث الخامس

أولا / النظام الدكتاتوري ٠

يقصد بالدكتاتورية تجسيد الفردي بأجلى مظاهره لانها تحقق التركيز التام للسلطة السياسية ويقوم بممارستها رجل واحد يجمع بين يديه جميع الاختصاصات ويعتمد هذا النظام على القوة في بسط سيطرته على مؤسسات الدولة ٠

ومن أهم خصائص الدكتاتورية :

١ـ الدكتاتورية نظام فردي ترتبط فيه السلطة بشخص الدكتاتور ، وأما المجلس النيابي أو غيرها من الهيئات التي يقيمها الدكتاتور فانها لا تتمتع بصلاحيات حقيقية فقد كانت مجالس موسليبي وهتلر مسلوبة الصلاحية ولا شأن لها في اتخاذ القرار ٠

٢ـ الدكتاتور نظام مؤقت يزول بزوال الحاكم رغم أدعاء الدكتاتور المذهبية بدوامها واستمرارها فقد كان هتلر يتحدث عن النازية ستدوم آلاف السنين ٠

٣ـ لا تخضع تصرفات الحاكم وأتباعه إلى اية رقابة ولا تترتب عليهم اية مسؤولية حيث تعمد الدكتاتوريات عادة إلى الغاء جميع الرقابة السياسية ان كانت قائمة قبل وصول الدكتاتور إلى الحكم ٠

٤ـ تتبع الانظمة الدكتاتورية سياسة القوة والعنف تجاه خصومها في الداخل إذ إنها عادة تأتي عن طريق القوة فتعمد إلى استعمال القوة والعنف والارهاب للقضاء على اية معارضة أو أي مناهض أو نقد سياستها ٠

٥ـ بما ان الدكتاتور يمثل مصلحة الجماعة فان مصلحة الفرد تزول وتفنى امام مصلحة الجماعة أي مصلحة الدكتاتور في حقيقة الامر ٠

٦ـ الحديث عن حقوق الافراد وحرياتهم امر غير وارد في النظام الدكتاتوري ولكن قد تنص الدساتير في بعض الدول الدكتاتورية على بعض هذه الحقوق والحريات الا

ان ذلك لا يكون في الامر الا من الناحية الظاهرية غير الحقيقية بمعنى انه لا يجوز مباشرة هذه الحقوق والحريات الا في حدود النظام السياسي للدولة أي لصالح نظام الحكم القائم فعلا وفي الحدود التي ترسمها الدولة ذاتها مما دعا البعض إلى القول بان حقوق الافراد وحرياتهم انما تكون في الانظمة الدكتاتورية ذات اتجاه واحد ، أي لا يمكن مزاولتها الا في اتجاه نظام الحكم الدكتاتوري القائم ولصالح هذا النظام وحده ٠
٧ـ الحزب الواحد : تلجأ عادة الدكتاتوريات العسكرية إلى الغاء جميع الاحزاب القائمة وتأسيس حزب واحد تابع لها يسندها في ممارسة السلطة ويحاول ان يكسب لها التأييد الشعبي اما الانظمة الدكتاتورية التي تنبثق عن حزب قائم فانها حال تسلمها السلطة تلغي جميع الاحزاب الاخرى وتقضي على اية معارضة أو نقاش لايتفق وسياستها وهذا ما فعله هتلر عند تسلمه السلطة في المانيا عام ١٩٣٣ ٠

ثانيا/ المونقراطية ٠

يقصد بالمونقراطية الحكم الفردي أو التسلطي وتتكون هذه اللفظة من كلمتين يونانيتين هما monon فرد وcratos حكم أي الحكم الفردي أو حكم الفرد الواحد الذي يمسك بزمام السلطة ويفرض أفكاره وطريقة حكمه على الشعب ، وهي كذلك تعبير واضح على الشخصية واستبدال مفهوم الدولة بالسلطة الشخصية (الفردية) ورغم أدعاء الفرد الحاكم أو محاولته الاستناد إلى شرعية معينة كالوراثة أو المصلحة الوطنية غير ان ذلك لا يكون الا بهدف تقوية سلطته الفردية وهو وحده الذي يعبر عن ارادة الشعب ويطبق افكاره الخاصة به ٠ وقد يكون الفرد الحاكم محاطا بالمساعدين والمجالس الاستشارية ، ولكن ذلك لايغير شيئا من صورة الحكم الفردي إذ ان السلطة الحقيقية كلها منوطة بالحاكم ٠ وقد يحصل هذا الحاكم اسم الملك ام الدكتاتور أو الطاغية (الحاكم المستبد) ٠ وفي هذا النوع من الانظمة لا قيمة لرأي الشعب أو الاغلبية ما دام الحاكم يملك بالسلطة فهو الذي يفكر وهو الذي يقرر ما على الآخرين سوى الطاعة والاذعان ٠
وتنعدم كليا من هذا النظام حرية المواطنين وخاصة حرية الرأي والعقيدة إذ على الشعب ان يعتقد ويؤمن بالمذهب أو الاتجاه السياسي والديني الذي يسير عليه الحاكم الفرد ٠

المصادر

١ـ ابراهيم العبادي وآخرون ،الاسلام المعاصر والديمقراطية ، مركز دراسات فلسفة الدين ، ٢٠٠٤ .
٢ـ حميد حنون خالد ، حقوق الانسان، مكتبة السنهوري ، ٢٠١٣ .
٣ـ عبد الله خليل ، القوانين المقيدة للحقوق المدنية والسياسية في التشريع المصري ، دار اشراق للطباعة ، ١٩٩٩.
٤ـ ماهر صالح علاوي وآخرون ، حقوق الانسان والطفل والديمقراطية ، منشورات وزارة التعليم العالي ، ٢٠٠٩ .
٥ـ هادي نعيم المالكي ، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الانسان ، منشورات زين الحقوقية ، ٢٠١١.